

الموضوع

دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية للأسرة والمجتمع

إسم الطالب

(عمر ابراهيم هبيلي)

٢٠٢١٢٠٥٠٧٧

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات:

الصفحة	العنوان
١	صفحة الغلاف-----
٢	آية قرآنية-----
٣	الشكر والتقدير-----
٤	الإهداء-----
٥	المستخلص-----
٦	جدول المحتويات-----
٧	قائمة الأشكال-----
٨	قائمة الجداول-----
٩	١- الفصل الأول : الإطار العام للدراسة-----
١٠	١- ١ المقدمة-----
١٢	١- ٢ مشكلة البحث-----
١٢	١- ٣ أهمية البحث-----
١٣	١- ٤ أسئلة البحث-----
١٣	١- ٥ أهداف البحث-----
١٤	١- ٦ فرضيات البحث-----
١٥	١- ٧ نموذج البحث-----
١٦	١- ٨ منهجية البحث-----
١٧	١- ٩ الدراسة الميدانية-----
١٨	١- ١٠ مخطط المشروع-----
١٩	٢- الفصل الثاني :الإطار النظري-----
٢٠	٢-١ المبحث الأول : المشروعات الصغيرة-----
٣٠	٢-٢ المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية-----
٣٤	٢-٣ المبحث الثالث : إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية-----
٤٩	٢-٤ ملخص النتائج-----
٤٩	٢-٥ التوصيات-----
٥٠	٢-٦ المراجع-----
٥٤	٢-٧ الملاحق-----

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل ١	نموذج البحث (الباحث ٢٠٢٤)	١٥
شكل ٢	منهجية البحث (الباحث ٢٠٢٤)	١٦
شكل ٣	مخطط المشروع (الباحث ٢٠٢٤)	١٧

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٢	المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم	جدول ١
٢٧	مساهمات الصناعات الصغيرة في بعض البلدان	جدول ٢
٣٤	توضيح الطريقتين لحساب القيمة المضافة من بيانات الجدول	جدول ٣

الفصل الثاني الإطار النظري

يحتوي هذا الفصل علي ثلاث مباحث هما :

المبحث الأول : المشروعات الصغيرة

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في
العملية التنموية

المبحث الأول :المشروعات الصغيرة

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعتها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما^١.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها:
"تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل(الإستراتيجية)
والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠-٥٠ عاملاً".

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية.
كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العملة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخداماً في الدول الصناعية هو معيار العملة وذلك نظراً لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائياً والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.^٢

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

والجدول(٠١) يبين المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ ألف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ ألف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ ألف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ ألف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ ألف دولار
أمريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليارات دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليار دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ ألف روبية
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ ألف دولار

المصدر: تم الاستناد إلى: يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٢. والسيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

أما في الجزائر فجاء تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني التي أنشئت بموجبه، والتي تشغل بين ٠١ إلى ٢٥٠ عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري وتحترم الاستقلالية.

ونعني باستقلالية المؤسسات الصناعية في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت ٢٥ بالمائة لصالح مؤسسات أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.ⁱⁱⁱ

كما حاول التعريف التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة، فعرف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل ما بين ١٠ - ٤٩ عاملا، ولها رقم أعمال لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دينار جزائري، أما المؤسسة الصناعية المتوسطة فهي التي تشغل ما بين ٥٠ - ٢٥٠ عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين ٢٠٠ مليون دينار و ملياري دينار جزائري، كما عرف المؤسسة الصناعية المصغرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل بين ٠١ - ٠٩ عمال ولها رقم أعمال اقل من ٢٠٠ مليون دينار جزائري.^{iv}

ثانيا: أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي:^v

- تشكل نواة للمشروعات الكبيرة
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف - إلى المدن) الحضر (، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.

- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي

ثالثاً: مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:^٦

١. مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتنسج أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها .

أ. الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جداً نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريباً في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

ب. الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوماً بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

ت. الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب و منافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

ث. الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

٢. نشاط التعدين

أ. المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

أهم ميزات هذه المشاريع: ^{vii}

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالباً ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقيب والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالها سريعاً من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

- ب. المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.
- ت. المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غالبية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة العملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالباً ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

٣. مشاريع التنمية الزراعية

- أ. مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
- ب. مشاريع الثروة الحيوانية: كترية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو الماعز أو الألبان ومشتقاتها .
- ت. الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

٤. مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات.

٥. مشاريع الخدمات

الخدمات السعودية، الفندقية، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

٦. نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العمل مثل:

- أ. مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .
- ب. مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- ت. مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

٧. النشاط التجاري

- يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة :
- أ. متاجر عامة: التي تباع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .
- ب. متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- ت. المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.
- ث. متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- ج. متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ).

رابعا: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، والجدول (٠٢) يوضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة.

حيث تشكل أكثر من ٩٩ بالمائة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٧٣,٨ بالمائة، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢٣ و ٦١,٨ بالمائة.

أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فإن الدراسات التي أجريت عليها فتشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيفا. ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال،

وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيم التنمية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي:

١. تعظيم فرص العمالة و الناتج الإجمالي

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال و فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وأن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.^{viii}

والجدول (٠٣) يبين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والإنتاج الصناعي في بلدان مختلفة.

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	99.1 %	61.2 %	49.4 %
شرق آسيا والمحيط الهادي	94.0 %	79.2 %	47.7 %
أمريكا اللاتينية والكاريبي	92.3 %	41.3 %	27.8 %
الدول العربية	82.7 %	33.0 %	33.0 %
الصين	99.0 %	73.0 %	60.0 %
الهند	95.0 %	80.0 %	40.0 %
كوريا الجنوبية	99.7 %	71.0 %	47.5 %
البرازيل	99.2 %	66.8 %	60.8 %
السلي	99.1 %	52.7 %	73.1 %

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.

٢. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفئض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من راس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، الا انه اذا تم الربط بين راس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من راس المال، يتضح لنا ان مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.^{ix}

ومن ناحية اخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققة من وفرة عنصر راس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على

استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج.

٣. تنوع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الابرز من المكونات والاجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ ان هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه ان يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.^x

٤. تنمية الصادرات

ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- **القدرة على التكيف والمرونة**، ان قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع راس المال المستثمر، ومن ثم تكون اقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.
- **التخصص**، يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.
- **التجديد**، ان مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح اهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم، اما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغير حوالى ٥٠ بالمائة من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة ٣٥ بالمائة من اجمالي صادرات البلاد.

٥. تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي الى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها ان تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لانتاجها النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.^{xi}

٦. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الاقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها ماييلي:^{xii}

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان مصانع جديدة في المدن اصبح امرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.
- التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.
- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

٧. تكوين الكوادر الفنية والادارية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين الراس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الامكانيات، فضلا على انها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

٨. جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام الالسعودي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على راس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى افراد الاسرة قد تكون كافية لاقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للانفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم راس المال اللازم لانشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها اكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لانمط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.

وفي الاخير نعرض شكلا يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠% - ٨٠%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (٥٠%- ٦٠%) من القوى العاملة في العالم. وتساهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب"^(١)

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٩٥% في السعودية و ٤٢% في تونس و ٥٠% في المغرب. وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم. وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء أن تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية.

وسواءً بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. وهي مزاي تتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية حديثة أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقات هذه الملايين من فرص العمل

الدول العربية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة: ففي السعودية يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرفع تلك المشروعات؛ حتى أنط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام ٢٠٠٤ الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك

^١ البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤

الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلا أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة؛ مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة، خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو ١٨ قانوناً ونحو ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري وإقليمي؛ مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنها - خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي- متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أن الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام ١٩٩٧ وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام ٢٠٠٠ يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد ١٠٠% رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي ٢٠%، وتوزعت القروض به ما بين ٥٠% للتجارة، و٤٣% للصناعة، و٧% للخدمات. وشكلت النساء نسبة ٨٦% من المقترضين، كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام ٢٠٠٢ يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام ١٩٩١ الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وتم تعيين مسئولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم، كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب، وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلا أن محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام ١٩٩٦، ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى. ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز ١٠ آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص ١٥% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة ٧٨% للتمويل بالمرابحة، و٢٢% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته ٨٨-٩٠% من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.^(٢)

المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية:

من المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتُشكّل ما يزيد على نسبة ٩٠% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنسبة ما بين ٥٠:٦٠% من الاستخدام. وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين ٤٠:٨٠% من الاستخدام في هذا القطاع. وفي البلدان الأقل نمواً، وهي بؤرة اهتمام اليونيدو، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة. وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة. كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، والتي تعد السعودية منها. فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة. لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة. ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية، ويمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:-

١- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع، وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

٢- الزيادة في جانبي العرض والطلب

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقت الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

٣- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق

يعتمد التطوير على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة. لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة، فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

^٢ محمد حامد الصياد (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ٤-٦.

٤- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

٥- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها. حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

٦- التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها، وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى. ومما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (٣٧) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة.

٧- العمل على تطور الاقتصاد

المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها. وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها ريادةيون برؤوس أموال محدودة، فقد كان "سوفت" جزائراً، بينما "فورد" كان ميكانيكي، أما "كرايسلر" فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات، أما "جيلمان" مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

٨- تعظيم العائد الاقتصادي

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة، وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر.

المبحث الثالث : إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

وتُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية. فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما تَوَسَّع نشاط تلك المشروعات في الأسواق " غير الرسمية"، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة. فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة. وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.^(٣)

دور المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة

تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي. ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وكذلك حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل. فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في توليد الدخل القومي. ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

أولهما: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة (الأجور والأرباح والفوائد والإيجار).
وثانيهما: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

ويمكن توضيح الطريقتين لحساب القيمة المضافة من بيانات الجدول رقم (٢) أدناه:

السنة	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	الأجور	الفوائد	الإيجارات	الأرباح	القيمة المضافة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	ألف دينار (٨)
١	٢٥٠	١٥٠	٤٠	١٠٠	٣٥٠	١٥٠	١٠٠
٢	٣٥٠	١٧٥	٧٠	١٧٠	٦١٠	٢٦٠	١٧٥
٣	٥٠٠	٢٥٠	١٠٠	٢٥٠	٨٧٠	٣٧٠	٢٥٠
٤	٥٥٠	٢٧٥	١١٠	٢٧٠	٩٦٠	٤١٠	٢٧٥
٥	٦٥٠	٣٢٥	١٣٠	٣٢٠	١١٣٠	٤٨٠	٣٢٥

^٣ د.سروار هوبوم (٢٠٠٢)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص٣.

الجدول رقم (٢)

ويتبين من الجدول رقم (٢) تقديرات القيمة المضافة في العمود رقم (٨) استناداً على الطريقتين. فالطريقة الأولى ناتجة عن جمع أرقام الأعمدة من (٤) إلى (٧)، أما الطريقة الثانية فهي ناتجة عن طرح العمود رقم (٣) من العمود رقم (٢).

ومن خلال العلاقة بين أرقام القيمة المضافة وأرقام قيمة الإنتاج الإجمالية نحصل على نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالية، وهذه تمثل ما يعرف بدرجة التصنيع. فكلما ارتفعت درجة التصنيع كلما دل ذلك على تطور العملية التصنيعية وازدياد عمليات التصنيع المحلية وارتفاع مساهمة المشروع الاستثماري في توليد الدخل.

دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلا بد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة.. وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني. ويتم احتساب نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل بالمعادلة الآتية:

$$\times \frac{\text{مجموع العمالة المحلية التي تولدها المشروعات الصغيرة}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \quad ١٠٠$$

ومن المفيد أيضاً معرفة إمكانية المشروع على توفير فرص العمل بأقل مقدار ممكن من رأس المال. ويتم ذلك من خلال قسمة العدد الإجمالي للعمال الذين تشغلهم المشروعات الصغيرة على حجم الاستثمارات الكلية في المشروعات الصغيرة وكما يأتي:

$$\times \frac{\text{العدد الكلي للعمالة الجديدة في المشروعات الجديدة}}{\text{حجم الاستثمارات لدى المشروعات الصغيرة}} \quad ١٠٠$$

دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد

تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظَّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢ % من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير...! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨ أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠ % من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ % من فرص العمل بدول الاتحاد.

المشروعات الصغيرة

تجربة مع المشروعات الصغيرة

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية عام 1991 م من خلال البرنامج السعودي لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية السعودية العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99 % من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 % من إجمالي القيمة المضافة. ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة السعودية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع وتمثل في الآتي:

- ١- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.
- ٢- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠ % من الائتمان الاسعدي في المنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان الاسعدي في.
- ٣- أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
- ٤- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك السعودية، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي السعودية، بنك ناصر الاجتماعي) قروضاً لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.
- ٥- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991 م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامج تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة. حيث

يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة

تمثل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، مما نتج عنه ظهور مصطلح المشروعات الصغيرة، ودفع العديد من المشروعات الدولية لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لها، الأمر الذي بات صعباً نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول بعضها البعض^(٤). ولقد ظلت المشروعات الصغيرة في السعودية أيضاً تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. وقد عرف القانون المشار إليه المشروعات الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. وفيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع السعودي قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.^(٥) وجدير بالذكر ما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد السعودي، ويتوقع لها أن تكون قاطرة لنمو الاقتصاد في السعودية خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في السعودية، وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع.^(٦)

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد السعودية، حيث تعد بمثابة العمود الفقري له، ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

- ١- حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من ٢,٥ مليون مشروع يضاف سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو ٧٥% من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.
- ٢- تمثل المشروعات الصغيرة ٨٧% من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ ١١% للمشروعات المتوسطة.
- ٣- تمثل المشروعات الصغيرة حوالي ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ ٤٦% للمشروعات المتوسطة.
- ٤- تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات السعودية ٤%، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠% في الصين، ٥٦% في تايوان، ٧٠% في هونج

^٤ سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية، ص ٥.

^٥ حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص ٧.

الشباك الواحد، القاهرة، يناير والمتوسطة، نموذج الصغيرة للمشروعات التنظيمية الإجراءات الخارجية، تيسير التجارة وزارة 6
٢٠٠٢، ص ٥.

كونج، ٤٣% في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في السعودية، والتي تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات السعودية.^(٧)

الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسعودية، حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظراً لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة، كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دوراً كبيراً في تنمية الصادرات السعودية للخارج. ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات إستراتيجية على النحو التالي^(٨):

أولاً: مجموعة الأهداف الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي السعودي: تعاني تشكيلة المنتجات السعودية product mix وكذلك الخدمات الإنتاجية services mix من محدودية شديدة ونظرة واحدة للتصنيف الاقتصادي الدولي أو الصناعي القياسي الدولي ISIC ستوضح إلى أي مدى يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات السعودية للتنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية. وبذلك فإن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية السعودية من خلال المشروعات الصغيرة سواء لتلبية متطلبات السوق المحلي أو التصدير أو الإحلال محل الواردات وكذلك تغطية احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية يعتبر هدف استراتيجي شديد الأهمية.

الهدف الثاني: تنمية المدخرات المحلية: تساهم المشروعات الصغيرة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية حيث تشجع هذا الادخار للاستثمار فيها. والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك أولاً، كما يعنى كبح جماح التضخم ثانياً وأيضاً فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

الهدف الثالث: إحداث التراكم الرأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعي: إن انتقال الاقتصاد السعودي بعد سنوات طويلة من التخطيط المركزي والسوق المقيدة إلى حرية السوق وتحرير قوى العرض والطلب تمهيداً لإحداث تنمية حقيقية من خلال مشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية في التنمية، لا يمكن أن يستمر وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث التراكم الرأسمالي اللازم Capital Accumulation لتطور المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة إلى مجتمع الوفرة والرفاهية كما أن هذا التراكم الرأسمالي من جهة أخرى ينقل الأفراد وطبقات المجتمع من شريحة أقل دخلاً إلى شريحة أعلى

^٧ أحمد ماهر، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52>

^٨ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، "مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر" موجود في مجلس الشورى: "خطة قومية وبرنامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، ٢٠٠٣، ص ١٤٢-١٥١ نقلاً عن: حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص ٨-١٢.

دخلا وبما يسمح للحراك الاجتماعي الصحي أن يعمل للمجتمعات أن تنمو الى الأمام. والمشروعات الصغيرة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود للمجتمعات السعودية.

الهدف الرابع: تعظيم استخدام الخامات المحلية: إن المشروعات الصغيرة هي الأقدر والأكثر استعدادا لاستخدام الخامات المحلية، خاصة تلك الخامات متوسطة أو منخفضة الجودة، ولذلك يعتبر هذا الهدف الاستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي فضلا عن أنه يمنع هدرا لمورد قومي يتمثل في الخامات المحلية التي تنفر الصناعات الكبيرة من الاقتراب منها أو التعامل معها.

الهدف الخامس: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن المشروعات الصغيرة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

الهدف السادس: تنمية الصادرات: إن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات السعودية من خلال المشروعات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة اتجاهات: الأول، من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها. والثاني، من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها. والاتجاه الثالث، من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية.

الهدف السابع: تنمية نشاط إعادة التصدير: مازال نشاط إعادة التصدير Re-export والذي اعتمدت عليه -ومازالت- دول كثيرة مثل اليابان أو النمرور القديمة أو النمرور الحديثة لتحقيق نهضتها الصناعية، نشاطا غائبا في السعودية. ويعتمد هذا النشاط على الاستيراد بهدف إحداث قيمة مضافة ثم التصدير أو إعادة التصدير وهو ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة.

ومن الغريب أن جهود التصدير في السعودية تعتمد على تصدير منتجات محلية مع ترشيد الاستيراد، وهذا ما لم تفعله أو تحققه أي دولة صناعية في العالم حيث أن تشجيع الاستيراد (للآلات والخامات والمستلزمات والأجزاء والمكونات والتكنولوجيا وحتى العمالة) بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير.

ثانياً: مجموعة الأهداف الاجتماعية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة: تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية، كذلك فإن المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص. وأخيرا فإن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

الهدف الثاني: توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة: لا تساهم المشروعات الصغيرة فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين: الأول: انخفاض نسبة المخاطرة. والثاني، هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل on job training لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

الهدف الثالث: نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع السعودية: رغم محاولات التحديث للمجتمع السعودية منذ بداية الخمسينيات فما زالت القيمة الزراعية هي الغالبة حتى في المناطق الحضرية بالمجتمع. تلك القيم الزراعية منها جانب سلبي ضد حركة النمو يتمثل في:

- عدم الإحساس بعنصر الوقت كأحد موارد الثروة.
- عدم اعتبار الجودة.
- عدم الاهتمام بالإنتاجية.
- غياب مفاهيم الكفاءة أو الفاعلية.
- غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص.
- الإدارة برد الفعل.

وهذه القيم السلبية عكسها تماما الهيكل الأساسي لمنظومة القيم الصناعية Industrial Value System والذي يتمثل في الالتزام الشديد بمفاهيم واعتبارات. والمشروعات والصناعات الصغيرة بقدرتها على الانتشار والتوسع الجغرافي كقيلة بتعميق ونشر القيم الصناعية الايجابية التي تفتقدها بعض المجتمعات السعودية.

الهدف الرابع: المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية: تستهدف إستراتيجية التنمية المكانية زيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى ٢٥% من اجمالي مساحة السعودية بدلا من نسبة الـ ٥,٥% الحالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة.

- فرص العمل الجديدة
- السلع والخدمات.
- السكن.

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل. ونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة، فإن أنسب المشروعات لها هي المشروعات الصغيرة، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المشروعات الصغيرة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.

الهدف الخامس: تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.

ثالثاً: مجموعة الأهداف التكنولوجية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: استخدام التكنولوجيات المحلية: لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون وجود طلب حقيقي عليها، وهذا الطلب يتمثل بالأكثر في الصناعات الصغيرة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة لاستقبال التكنولوجيات المحلية وتجربتها واستيعابها حيث من غير المتصور للدول النامية أن تكون الصناعات الكبيرة هي المستفيد الأول من التكنولوجيا المحلية.

الهدف الثاني: تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات: لأن الصناعات الكبيرة تعنى أول ما تعنى وجود منتجات ثانوية ومخلفات. ونظرا لأن مبدأ التخصص الإنتاجي لا يحبذ تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي وبما أن قوانين واعتبارات البيئة تلزم بمعالجة أو إعادة تدوير Recycling المخلفات فإن تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة الأكثر قدرة وتأهيلا على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات يصبح هدف استراتيجي، خاصة وأن استخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنولوجيات جديدة.

الهدف الثالث: توازن هيكل النشاط الصناعي السعودية : يعاني هيكل النشاط الصناعي السعودي من خلل جسيم يتمثل في غياب القاعدة القوية التي يستند عليها من الصناعات الصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا(كما سيتضح في الفصل الثالث). وحيث يتمثل الهيكل الصناعي الحالي في معظمه في العديد من الصناعات المتوسطة الخاصة محدودة التنوع وان كانت كثيرة العدد نسبياً، كما يتضمن الهيكل عدد محدود من الصناعات الكبيرة أو العملاقة(مثل الحديد والصلب والأسمدة) أما القاعدة من الصناعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة أو المتوسطة فهي محدودة إن لم تكن غائبة ويتوفر بدلا منها عدد كبير من الأنشطة أو الصناعات الحرفية Handicrafts والتي يعمل معظمها بنظام الورشة-Workshop type وليس بنظام المصنع المتطور Factory Type.

الهدف الرابع: توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة Support Industry: تشير أحدث أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة إلى دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الكبيرة والمتوسطة، ويمكن القول أنه بعد نجاح الصناعات الصغيرة في لعب دورها كصناعات مغذية Feeding Industries أو كصناعات ذات علاقات أمامية وخلفية مع الصناعات الأخرى Backward-Forward Linkages أو كصناعات تقدم خدمات الإنتاج Productive services. فإن هذه الأدوار مجتمعة وضعت الصناعات الصغيرة المتطورة في موضع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها بالنسبة للنشاط الصناعي ككل. أي أن الصناعات الصغيرة المتطورة تستهدف أن تكون مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في نفس الوقت.

الهدف الخامس: تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال استخدام التكنولوجيات المتطورة: إن أهم ما يميز التكنولوجيات الجديدة من درجة الانتشار الواسع الذي تحققه ومناسبتها للاستخدام والتعميم في المشروعات والصناعات الصغيرة وحتى الاستخدام اليومي، ومن هنا فإن تشجيع الصناعات والمشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة هدف استراتيجي يحقق تطورها كما يحقق تحديث المجتمع. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

لا شك أن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية. والذي يتمثل بالنقاط التالية:

١- نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.

٢- تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.

٣- وحيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخل سواء من حيث الوظيفة (أي نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من حيث الجانب الإقليمي. ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخل، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخل إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

٤-وبما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها. كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

٥-والمشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضاً في خلق طبقة من المنظمين Entrepreneurs التي تفتقد إليها معظم البلدان النامية.

٦-وتساهم المشروعات الصغيرة (من خلال توليد الدخول) في تشجيع المدخرات التي يمكن أن توجه نحو الاستثمارات الإنتاجية.

٧- وبسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية في المشروعات الصغيرة فإنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً من خلال علاقات الروابط والتشابك مع نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

من بين أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في أي دولة ، مشكلة التمويل ومشكلة تسويق المنتجات (داخلياً وخارجياً) وشح الكادر الإداري وانخفاض مستواه (الإداري والفني) وتدني مستوى المهارات لدى العاملين والحاجة الماسة إلى المزيد من الخدمات والتسهيلات في المجالات المختلفة.

ويعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ذلك لأن المصارف عادةً ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض هذه المشروعات أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الكبيرة، ويعود ذلك ربما إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق. وغالباً ما تشتكي المشروعات الصغيرة بأن المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قِبل المصارف.

والمشكلة الثانية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي شح الكادر الإداري المؤهل لتسيير المشروعات الصغيرة بالشكل المطلوب وكذلك انخفاض مستواه الإداري والمحاسبي والاقتصادي والفني.

والمشكلة الثالثة هي تسويق المنتجات سواءً في السوق الداخلي أو في الأسواق الخارجية. إن صعوبة التسويق الداخلي قد تكمن في صغر حجم السوق، أو انعدام الإمكانية على التسويق بالشكل المناسب. أما بالنسبة إلى التسويق الخارجي أي التصدير إلى الخارج فإنه بلا شك مهمة ليست سهلة على الإطلاق وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أنواق المستهلكين في الخارج ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدني المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة.

: التغلب على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

لحل مشكلة التمويل يجب العمل على تقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأمد للمشروعات الصغيرة، وذلك لتمكينها من شراء الآلات وشراء المواد الخام، على أن تُحل مشكلة الضمانات المطلوبة من قِبل المصارف لأغراض تقديم الائتمان. هذا وتشير المعلومات إلى أن كلاً من بريطانيا واليابان والأردن على سبيل

المثال تقوم بتقديم خدمة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة بنسب معينة لكنها لا تغطي كامل القروض. وفي مجال تطوير الكادر الإداري فإن المطلوب هو تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية للكوادر العاملة في الصناعة، سواءً في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية وفي استخدام الحاسوب وذلك لتنمية قدرات الإدارات العليا والوسطى للمشروعات الصغيرة.

وإضافة إلى ما تقدم يتعين الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المشروعات وتعزيز استكمال الحلقة الإنتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الإنتاجية من قطع وأجزاء إلى المشروعات الكبيرة. ولا بد من قيام الحكومة بجمع المعلومات والبيانات ووضعها تحت تصرف المشروعات الصغيرة سواءً ما يتعلق بأسواق التصدير أو الأسعار العالمية أو غير ذلك.

الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة

تتلخص الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة في النقاط التالية:

-الخدمات الاستشارية في مجال الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية إضافة لتطوير الإنتاجية والجودة والتسويق.

-تسهيل الاتصال وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات نفس النشاط وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.

-تقديم خدمات تدريب عالية التقنية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-مساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة للوصول إلى مصادر التمويل المتوفرة من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض الأهلية، والحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.

-توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، ومعلومات عن مصادر الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة (والإجراءات اللازمة لتوفيرها في كل من السعودية ودول المصدر)، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع والاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها.

الدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة

-مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة .

-نشر ثقافة الريادة في المجتمع السعودي، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق.

-تأسيس نظام ضمان القروض بهدف دعم المشروعات الصغيرة.

-إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة.

-توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة.

-إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة للحد من تبديد الجهود والإمكانات من خلال عدة مؤسسات.

-تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة :

سنناول الدراسات السابقة للوقوف على أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطارٍ متقاربٍ من هذه الدراسة فقد تم العثور على الدراسات التالية:

١-دراسة ميساء حبيب سلمان (٢٠٠٩) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية-:^(٩) تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنمية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

٢-الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة^(١٠) (المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية). تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

٣-دراسة إدريس محمد صالح (٢٠٠٩): بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية):^(١١) وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء

^٩ سلمان، ميساء حبيب (٢٠٠٩)، (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

^{١٠} _____، الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

^{١١} صالح، إدريس محمد (٢٠٠٩)، (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

دورها في عملية التنمية، اقترح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل السعودية فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

٤-دراسة رامي زيدان (٢٠٠٥): بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية):^(١٢) وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ - ٢٠٠١، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

٥-دراسة Stoner (1983): أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (٤٥١) مؤسسة صناعية صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة / التكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

٦-دراسة Decarlo and Lyons (1980): نُفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها

^{١٢} زيدان، رامي (٢٠٠٩)، تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

في دنيا المشروعات، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، والمزودين (أو الموردين)، والمستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات.

٧- ماهر المحروق، إيهاب مقابلة 2006 :، دراسة بعنوان " :المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتهما."

وفقاً لهذه الدراسة يرى الباحث أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ومن ثم ناقشت واقع وإشكالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن مستعرضة التجربة الأردنية في هذا المجال، وكذلك مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات، مركزة على العوائق والتمثبات ذات الطبيعة المالية، ومبرزة مختلف الآليات التي وضعت حتى الآن في الأردن ليتجاوز الإشكاليات المالية لهذه المؤسسات، من خلال دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة وسياسة التمويل التي تميز المؤسسات، وذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج :منها :أن البيئة الأردنية تعتقد أن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالاقتراض من خارج النظام السعدي ، رغم أنه تبين أن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض طويل الأجل كون الاستفادة من القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى، كما تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاد مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي).

وأوصت الدراسة بإيجاد بعض الصيغ التمويلية الملائمة مع المؤسسات الصغيرة مثل رأس المال، ومخاطرة، ووضع محفزات جباية للمدخرين من أجل استقطاب ادخار العائلة، ودفع المؤسسات الصغيرة إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن أن تنشط إلا بها.

٨ -مركز الإمارات للدراسات والأبحاث 2006 :، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة."

ووفقاً لهذه الدراسة يرى الباحث أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبح من المفاهيم الشائعة في أوساط سوق العمل، وباتت تحكمه العديد من المتغيرات التي باختلاف المكان والزمان والنظام الاقتصادي، ولا بد من تشجيع أكبر عدد من أفراد المجتمع على إدارة المشروعات الصغيرة وتحويل المجتمع من مجتمع وظيفي حكومي إلى مجتمع اقتصاد السوق، وتحويل بعض الأنشطة تدريجياً التي تقوم بها الدولة حالياً من أنشطة حكومية وبها موظفين حكوميين إلى أنشطة قطاع خاص.

٩-عبد الفتاح نصر الله، وآخرون 2005 :، ورقة عمل بعنوان " :المشروعات الصغيرة في فلسطين"واقع ورؤية نقدية.

فقد قدم الباحث عرضاً مجملاً للمشاريع الاقتصادية الصغيرة ، ثم تعريف المشروعات الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وواقع المنشآت الصغيرة في فلسطين، والعوامل المؤثرة على أداء المنشآت الاقتصادية في فلسطين، ووسائل تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة، وتطرق الباحث لأهم العوائق التي تقف أمام نمو وتطور هذه المشاريع ومنها :تحتاج غالبية المنشآت الاقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، وتعتبر تكلفة الأراضي الصناعية والتجارية في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مثلاً مع الأردن، حيث أن سعر م 2 في فلسطين يصل 100 ضعف م 2 في الأردن و 10أضعاف م 2 في إسرائيل، بسبب محدودية الأراضي في فلسطين، وضعف الإطار القانوني والأنظمة

المتبعة، وضعف فعالية قانون تشجيع الاستثمار، وارتفاع تكاليف التحويل، وسياسة المعابر، الإغلاقات، وخلص بنتيجة مفادها أن المشاريع الاقتصادية الصغيرة لها دور فعال في تحقيق ما يلي: زيادة الدخل، وخلق فرص العمل الجديدة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في فلسطين، كما أنها تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لإتاحة الفرصة للفئات المهمشة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع.

١٠ -محمود دويكات 2005 :، ورقة عمل بعنوان " أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة."

حيث تركز هذه الدراسة على واقع اقتصاد قطاع غزة، ودور المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد القطاع، كما وقام الباحث بوضع خطة تنموية تركز على مجموعة أهداف، وتناولت الدراسة العوامل المطلوبة لإنجاح المشروعات الصغيرة في القطاع، وتناولت الدراسة كذلك مقترحات لأهم المشاريع الصغيرة التي يمكن القيام بها من أجل تنمية وتطوير اقتصاد القطاع. وكان من تلك المشاريع ما يلي: مشاريع زراعية، وأهمها: مشاريع تربية المواشي، ومشاريع تربية الطيور، ومشاريع التفريخ والدواجن، ومشاريع النحل والعسل، ومشاريع الدفيئات الزراعية.

مشاريع صناعية، وأهمها: صناعة المواد الغذائية، وصناعة مواد التجميل والتنظيف، مصانع السجاد والموكيت والمساند، والمستلزمات المدرسية، وصناعة التحف والصناعات التراثية. كان الهدف الأساسي للدراسة إلقاء نظرة على الظروف الحالية لأنشطة التمويل بالغ الصغر من حيث الطلب، ومدى مقدرة مؤسسات وبرامج الإقراض على تلبية هذا الطلب، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أغلب المشاريع المقامة ممولة ذاتي، الأوضاع السياسية أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، الاعتقاد الموجود لدى أصحاب المشاريع أن الاقتراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناء على مصدر الاقتراض، رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر، تؤكد الدراسة نية أصحاب المشاريع لتمويل العمليات التشغيلية أكثر من التوسع، وكان أغلب الطلب على قروض طويلة الأجل، تؤكد الدراسة أغلب عينة القروض الفردية كانت على قروض ضمان المجموعة.

الملخص:

النتائج والتوصيات

النتائج

- نَظَّم القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في السعودية أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.
- يُمثِّل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في السعودية في المرحلة المقبلة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو ٨٠% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة ٨٢% من الحجم الإجمالي للعمالة.
- تُعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في السعودية.
- انخفاض أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في السعودية.
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

التوصيات والمقترحات:-

من خلال البحث يوصي الباحث بالآتي:-

- تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة، حيث أن القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في السعودية لم يشمل أي مزايا تأمينية أو ضريبية للمشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية "إيدمو"^(١٣) في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية، ونقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة. بالإضافة لذلك، الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة في نفس المجال مثل كوريا والهند وما يسمى النمر الأسبوية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل السعودية وخارجها.

^{١٣} المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، مقرها الرابط بالملكة المغربية، وأعضاءها كافة الدول العربية، وتهدف إلى العمل على دفع عجلة الإنتاج، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

- إشراك الشباب - بقدر الإمكان- في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

ويقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها التنموي، وعمل دراسات حالة لأكثر من دولة عربية ونامية كل على حدى مما يعطي عمقاً أكبر لهذا الموضوع، وفرص التنمية الحاصلة من خلاله.

الخاتمة

تكوّن البحث من ثلاثة فصول وهي الإطار العام للبحث وتطرّق فيه الباحث إلى مشكلة البحث وأهميته والأهداف التي يهدف للبحث لتحقيقها، ثم أتبع ذلك بفرضيات البحث ومنهجية البحث واستعرض مفاهيم ومصطلحات البحث، وختم الفصل بالدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مقارنة من موضوع البحث. وعنّون الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للمشروعات الصغيرة، واستهل هذا الفصل بمقدمة مختصرة عن المشروعات الصغيرة ومدى أهميتها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل ومواجهة البطالة وتوليد القيمة المضافة. ثم استعرض تجربة السعودية مع المشروعات الصغيرة، والوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في السعودية ثم سرد الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة في السعودية. ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السعودية. ثم بيّن المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وكيفية التغلب عليها، والاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة والدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

وختم البحث بالجزء الذي احتوى على النتائج التي توصل إليها الباحث، وكذلك التوصيات التي يوصي بها الباحث لتحقيق الدور المرجو للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السعودية.

المراجع:

١. إبراهيم، نعمة الله نجيب (٢٠٠٠)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٢. الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في السعودية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
٣. البنك الأهلي السعودي، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
٤. الصياد، محمد حامد (٢٠٠٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.
٥. القرشي، د. مدحت (٢٠٠٥)، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
٦. النجار، د. فايز جمعه و أ.د. عبد الستار محمد العلي (٢٠١٠)، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط٢، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
٧. خضر، د. حسان (٢٠٠٢)، تنمية المشروعات الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، الكويت.
٨. عبد الباقي، د. صابر أحمد، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، السعودية.
٩. عبد الغني، سماح مصطفى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية السعودية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية.
١٠. ماهر، أحمد، الصناعات الصغيرة في السعودية ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52>
١١. معروف، د. هوشيار (٢٠٠٥)، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط١، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر.
١٢. نصر الله، عبد الفتاح أحمد و غازي الصوراني (٢٠٠٥)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، فلسطين.
١٣. هوبوم، د. سروار (٢٠٠٢)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
١٤. وزارة التجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (أ د عبد الرازق خليل ، د عادل نقموش
جامعة الأغواط)

١ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية"الدكتور بيان
حرب "كلية الاقتصاد

جامعة دمشق الدكتور بيان حرب ٢٠٠٦

^١ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية"الدكتور بيان حرب "كلية الاقتصاد

جامعة دمشق الدكتور بيان حرب ٢٠٠٦

^١ (الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، ٢٠٠٨ م)

^١ المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية د. عودة جميل الفليت أستاذ

الجغرافية البشرية المساعد جامعة القدس المفتوحة – خانيونس ٢٠١١

(الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، ٢٠٠٨ م)

^١ المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية د. عودة جميل الفليت أستاذ

الجغرافية البشرية المساعد جامعة القدس المفتوحة – خانيونس ٢٠١١

^١ <http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind16051.pdf>

^١ المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية د. عودة جميل الفليت أستاذ

الجغرافية البشرية المساعد جامعة القدس المفتوحة – خانيونس ٢٠١١

^١ حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر

٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.

^١ - حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.

^١ - نفس المرجع، ص ٠٤.

^١ - مراقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

^١ - قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

^١ - صالح يوسف درديرة، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس (- ليبيا، 25-27 / 7 / 2005، ص ٢).

^١ - الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة -القاهرة- العدد الثاني والعشرون - مايو ٢٠٠٧

^١ - نفس المصدر السابق.

^١ - صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٤٠.

^١ - نفس المرجع، ص ٤٥.

^١ - محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الاسكندرية، ص ٢١٤.

^١ - صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٥٠.

^١ - السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، القاهرة، ص ٧٣ - ٧٥.

- i- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.
- ii- نفس المرجع، ص ٠٤.
- iii- مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.
- iv- قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.
- v- **الصغيرة المشروعات تنمية في الصناعة التجارة غرف عام اتحاد دور**، درديرة يوسف - صالح 27- 7/ 2005 ليبيا، (-طرابلس، والمتوسطة الصغيرة المشروعات لندوة مقدمة بحثيه ورقة، والمتوسطة ص٢، 25
- vi- الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة -القاهرة- العدد الثاني والعشرون - مايو ٢٠٠٧
- vii- نفس المصدر السابق.
- viii- صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٤٠.
- ix- نفس المرجع، ص ٤٥.
- x- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الاسكندرية، ص ٢١٤.
- xi- صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٥٠.
- xii- السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، القاهرة، ص ٧٣ - ٧٥.